# حماية و ترقية حقوق الإنسان

يعد إصلاح قطاع العدالة أولوية من أولويات برنامج فخامة رئيس الجمهورية، القاضي الأول في البلاد. و هذا بهدف إرساء دولة الحق و القانون، من خلال وضع ميكانزمات مختلفة تمس مختلف فروع القضاء و تعمل على ترقية و حماية حقوق الإنسان. فقد بادر فخامته منذ العهدة الأولى، على ترقية و تعميم ثقافة حقوق الإنسان و إصلاح قطاع العدالة، فقام بتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي كانت مهمتها في تشخيص دقيق للوضعية و اقتراح تدابير و أعمال مناسبة لإرساء قواعد نظام قضائي صلب و فعال، قادر على الاستجابة لتطلعات المواطن مع مؤسسات بلاده، خاصة استرجاع ثقته في العدالة، و في هذا الشأن أولت العدالة أهمية كبرى لترقية حقوق الإنسان و حمايتها و سطرت أهدافا كبرى من أجل ضمان استقلالية القضاء عن طريق تكريس مسؤولية القاضي و إخضاعه للقانون و تأطيره لحماية حقوق الأفراد.

و قد أصبحت الجزائر من الدول الحامية و الراعية لحقوق الإنسان، من حيث أنها بادرت بالعديد من الإجراءات التشريعية و توسيع مجال الاستفادة من المساعدة القضائية، و منح التسهيلات الكافية عند اللجوء إلى العدالة. و الهدف من كل هذا، هو ضمان حق الدفاع المكرس دستوريا و الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تكريس عدالة حقيقية و فعالة، و/" تحسين ظروف الاحتباس"/، إلى جانب تدعيم قرينة البراءة و احترام حريات الأشخاص عند التوقيف للنظر أو الحبس الاحتياطي.

كما تم تعزيز حقوق الدفاع عن طريق التأكيد على مبدأ التحري على أدلة الاتهام و أدلة النفي، كما تم مراجعة المسائل المتعلقة بالتحقيق الابتدائي، و ذلك تعزيزا لسلطة الرقابة المباشرة للقضاء على الضبطية القضائية و تقرير الصلاحيات للنائب العام.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم مراجعة قانون تنظيم السجون و إعادة تربية المساجين، قصد جعله أكثر أنسنة لظروف الاحتباس. و ذلك بتحديده لسياسة جديدة للسجون، قائمة على التوجه نحو إعادة التربية و إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين، و من أجل تحسين ظروف الاحتباس، بالإضافة إلى توفير كامل الشروط الصحية و المادية و المعنوية للمساجين و كل ذلك في إطار احترام حقوق الإنسان و الترخيص للمنظمات غير الحكومية و وسائل الإعلام المختلفة لزيارة المؤسسات العقابية.

كما حرص وزير العدل، حافظ الأختام على تنشيط خلايا الإعلام على مستوى الجهات القضائية و إنشاء مكاتب تتكفل بانشغالات المواطنين، كما ساهمت وزارة العدل في تزويد وسائل الإعلام بالمعطيات حول واقع حقوق الإنسان و المجهودات المبذولة في هذا الجانب. و في هذا الإطار، برمجت وزارة العدل مع مؤسسة التلفزة الجزائرية، حصص شهرية تحت عنوان/" لقاء المواطن مع القضاء"/، من أجل تعريف المواطن بحقوقه و تقريب العدالة منه. كما نظمت وزارة العدل أيضا أبوابا مفتوحة على القضاء، و ذلك على مستوى 36 مجلسا قضائيا، في إطار تكريس حق المواطن في الإعلام، و إطلاعه على مختلف الإصلاحات التي تتم في الميدان.

و قد ركزت وزارة العدل على عصرنة القطاع، من خلال إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية يسمح باستخراج شهادة السوابق العدلية في ظروف تتسم بالسرعة، كاستحداث موقع إلكتروني يرمي إلى إعطاء معلومات، و تقديم خدمات قانونية لعامة المواطنين.

و بهدف ترقية و تعميم حقوق الإنسان ميدانيا، ذكر السيد الطيب بلعيز، وزير العدل، حافظ الأختام جميع الجهات القضائية بالعمل على تعميم و نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطن و مساعدي العدالة و قوات الأمن، عن طريق تنشيط محاضرات على مستوى المجالس، بهدف شرح القوانين و الإجراءات الواجب إتباعها أمام العدالة، و إبراز دور القضاء في حماية حقوق الإنسان و العمل على التجسيد الفعلي لهذه الحماية، و أن يكون تنظيم هذه المحاضرات مرة كل شهر.

و في هذا المسعى، أبرز فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى 56 للمصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي صادف العاشر من شهر ديسمبر 2004، أن الجزائر يحق لها أن تفتخر بتشريعاتها التي تضاهي تشريعات أكثر الأمم تقدما في مجال حماية حقوق الإنسان.
و في هذا الإطار، نظمت وزارة العدل ندوة صحفية حول تكييف التشريعات الجزائرية مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر، و الداعية إلى حماية و ترقية حقوق الإنسان.
و ذلك بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان. و قد تولى تنشيط هذه الندوة التي حضرتها مختلف وسائل الإعلام، المدير العام لحقوق الإنسان بوزارة العدل/" محمد عمارة "/، بحضور مدير التشريع و الدراسات القانونية بوزارة العدل السيد/" نصر الدين ماروك"/.